الريفية ودار المعلمين العالية وكلية الهندسة وبعض الدور الاخرى . وبانقضاء العطلة الصيفية نقل قسم كبير منهم الى البصرة حيث اعيد اسكانهم في معسكر الشعيبة كما نقل قسم اخر الى الموصل واعيد اسكان الباقين في بنايات كانت متخذة كنواد ، منها نادي الرافدين ونادي العلوية ونادي الزوراء والرشيد وغيرها . وعندما كانت وزارة الدفاع تتولى مهمة الاشراف على الفلسطينيين كان هؤلاء يتقاضون مساعدات عينية حيث توزع عليهم وجبات الاطعمة في مناطق تجمعاتهم . وقد ظل الحال كذلك حتى عام ١٩٥٠ عندما انتقلت « ملكية » الفلسطينيين الى وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل التي اسست شعبة لرعايتهم اصبحت فيما بعد تعرف « بمديرية شؤون اللاجئين الفلسطينيين في العراق » .

وليس لهذه المديرية علاقة اشراف على شؤون جميع الفلسطينيين المقيمين في العراق بل هي تتعامل مع « اللاجئين » منهم بصفة خاصة . واللاجيء كي يكتسب هذا اللقب وامتيازاته ينبغي ان يتوفر فيه شرطان : الاول ان يكون من بلد محتل منذ العام ١٩٤٨ ، والثاني ان يكون قد دخل العراق واقام فيه قبل ١٩٥٨/٩/٢٥ . واثبات الشرط الاول يتأتى بتأييد من منظمة التحرير الفلسطينية ، اما الشرط الثاني فيتأكد عن طريق مديرية الاقامة .

ولغرض جمع الشمل اجيز ضم الزوجة الى زوجها الفلسطيني المسجل قبل عام ١٩٦١ ولا يجوز ضم الزوج الى الزوجة . ولنفس الغرض ايضا اعطت وزارة الشؤون الاجتماعية لنفسها الحق في ان تمنح صفة اللجوء للفلسطينيين ممن لهم اقرباء لاجئون في العراق قبل ٦١/١/١ ومن الدرجة الرابعة(٣). ويحمل اللاجيء المسجل بطاقة خاصة به كما تصرف له تذكرة مرور صالحة للسفر الى الاقطار العربية وبعض الاقطار الاجنبية بموافقة منظمة التحرير الفلسطينية(٤). اما المواطنون الفلسطينيون الاخرون والذين يحملون جوازات سفر عربية غير عراقية أو تذاكر سفر خاصة باللاجئين الفلسطينيين كالتي تصرف في سوريا ولبنان وغزة ، فيقيمون في العراق بموجب اقامة سنوية تتجدد بتجدد اجازات العمل وتسري عليهم القوانين النافذة المفعول بالنسبة لغير العراقيين .

وفي اعقاب حرب حزيران ١٩٦٧ نجمت مشكلة لم تحل حتى الان نتيجة تدفق اعداد غفيرة من النازحين الفلسطينيين قادمين من الضفة الغربية وقطاع غزة عبر الضفة الشرقية الى العراق . ولم يستطع هؤلاء النازحون الجدد الحصول على اذن اقامة في العراق لاستناد السلطات العراقية الى قرار كان قد اتخذه مجلس جامعة الدول العربية بعدم السماح للنازحين الفلسطينيين من الضفة الغربية وقطاع غزة بالاقامة في الاقطار العربية بقصد وضع حد لحركة النزوح . وهكذا يضطر هؤلاء الى الاقامة في العراق اقامة غير شرعية مما يعرضهم الى متاعب جمة . فبالاضافة الى مخالفتهم القوانين العراقية المتعلقة بشروط الاقامة وطرق الحصول عليها مما يجعلهم في خوف دائم من الطرد خارج العراق ، بالاضافة الى هذا يعانون مشاكل مستعصية في اعمالهم وكسب معيشتهم خاصة اذا اخذنا بعين الاعتبار ان جميع هؤلاء النازحين الجدد هم من الكسبة الكادحين . وقد أخذ مكتب منظمة التحرير الفلسطينية في بغداد على عاتقه في احدى الفترات ، مسؤولية ايجاد حل لهذه المأساة كذلك فعل اتحاد عمال فلسطين (فرع العراق). واجرى مكتب المنظمة وفرع الاتحاد عدة اتصالات مع الجهات العراقية المختصة غير ان قرار مجلس جامعة الدول العربية لم يكن يسمح بمواصلة البحث . وقد تولت فيما بعد اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية مهمة الخروج بحل لمثل هؤلاء الا ان احداث أيلول — المجزرة حالت دون الوصول الى نتيجة .

تبلغ ميزانية مديرية شؤون الفلسطينيين في وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل ٢٠٠ ألف دينار عراقي في السنة . وهي ميزانية ثابتة منذ تأسيس المديرية عام ١٩٥٠ حتى اليوم رغم ان عدد اللاجئين المسجلين فيها قد تضاعف عدة مرات خلال السنوات الماضية — في العام ١٩٥٢ كان عدد اللاجئين المسجلين والذين تتولى المديرية رعايتهم ٢٠٠٠ مواطن ويزيد الرقم الان عن ١٤٠٠٠ . ويصرف هذا المبلغ على نوعين من الخدمات : المخصصات النقدية والسكن :

المخصصات النقدية : عوضا عن التموين الذي تقوم بتوزيعه وكالة الغوث على اللاجئين الفلسطينيين في مطلع كل شهر في الاقطار العربية الاخرى ، يتقاضى اللاجيء الفلسطيني في العراق مخصصات نقدية نظمتها التعليمات الخاصة بالفلسطينيين رقم